العرب
الثلاثاء 2021/06/01
السنة 44 العدد 12076

ما الذي يجعل ميزانية البنتاغون في تصاعد دائم؟

تريليونا دولار حجم الإنفاق التكميلي العسكري للولايات المتحدة منذ هجمات سبتمبر 2001

باتت الإدارات الأميركية المتعاقبة في تاريخ الولايات المتحدة الحديث، بما فيها إدارة الرئيس جو بايدن، تفضل البنتاغون كأولوية في ما يتعلق بالإنفاق على حساب مجالات أخرى قد تكون أكثر أهمية من الحرب وصناعة السلاح. وغالبا ما يُنسى هذا الأمر كيف أثر هذا النهج سلبا ليس فقط على انتشار الجنود الأميركيين في الخارج، ولكن حتى داخل الجمهورية، حيث تتصارع لوبيات صناعة الأسلحة لإبقاء صنبور المال مفتوحا بذرائع مختلفة.

تعددت الأهداف والنفقات تتضخم

واشنطن - انقضت أول مئة يوم لإدارة الرئيس الأميركي جو بايدن والتي تعد تمهيدية لأي رئيس جديد ومع أنه كان متوقعا منه الكثير في ما يخص أكبر القضايا وأهمها على جدول أعماله، ولكن على الجانب الآخر، لم يتغير الكثير في ما يتعلق بضخ الأموال في البنية التحتية العسكرية الضخمة لهذه الدولة والحروب، المستمرة أو المتخيلة، التي تصاحبها.

وعلى مدار العقد الماضي، كان قانون مراقبة الميزانية هو الذي يحسم الجدل حول ميزانية البنتاغون، والذي وضع على الأقل سقوفا اسمية لمستويات الإنفاق لكل من الوكالات الدفاعية وغير الدفاعية.

أمام بايدن التزامان لخفض الإنفاق، إقناع الكونغرس بعدم خوض أي نزاعات مستقبلية وتقليل تأثير لوبيات صناعة السلاح

وعلى عكس العديد من الوكالات الحكومية الأخرى، لم يكن البنتاغون خاضعا لهذا الحد الأقصى. حيث واصل الكونغرس رفع سقف الحد الأقصى في ظل نمو الميزانيات العسكرية مما سمح بتدفق مبالغ هائلة من الأموال دون الخضوع لمحاسبة جادة من قبل الصندوق المخصص للحروب والذي يطلق عليه اسم "حساب عمليات الطوارئ الخارجية".

عقلية الإنفاق الضخم

قدرت خدمة أبحاث الكونغرس أن مثل هذا الإنفاق التكميلي منذ هجمات سبتمبر 2001 وحتى السنة المالية 2019 بلغ تريليوني دولار فوق ميزانية البنتاغون المتفق عليها.

والآن، ومع ذلك، انتهت صلاحية قانون مراقبة الميزانية، مما يمكّن هذه الإدارة من إعادة توجيه البلاد بعيدا عن ميزانيات الأمن القومي التي تزيد قيمتها عن تريليون دولار والحروب التي لا نهاية لها، على الرغم من وجود القليل من الدلائل على أن مثل هذا المسار سيتم اتباعه.

وترى ماندي سميثبيرغر مديرة مركز معلومات الدفاع في مشروع الرقابة الحكومية أنه إذا كان هناك درس يجب أن يكون قد تعلمه الأميركيون في العام الماضي، فهو أن "الإنفاق اللامتناهي للبنتاغون لا يجعلنا بالضرورة نشعر بالأمان".

وكان من المفترض أن يكون الوباء، والتمرد الذي حدث في مبنى الكابيتول، وصعود اليمن المتطرف قد أوضحت تماما أن الدفاع عن قيم الجمهورية ضد أهم المخاطر على الصحة والسلامة العامة المحلية لا يقع ضمن اختصاص البنتاغون، فوزارة الدفاع قد تكون أكبر مصدر في البلاد لإهدار الإنفاق وسوء الإدارة.

ومن المحتمل أن يستمر العمل كالمعتاد طالما استمرت الأموال في التدفق بالطريقة المعتادة، وليس من المستغرب رؤية أن إدارة بايدن قد أهدرت الأموال على نفس الشيء خلال المئة يوم الأولى لإدارتها.

ولا توجد الكثير من الأخبار الجيدة حول الشؤون المالية للبنتاغون في عهد بايدن رغم أنها كانت مدرجة بالفعل في آخر ميزانية للبنتاغون لإدارة ترامب، لاسيما وأنه تم أخيرا إلغاء صندوق عمليات الطوارئ الخارجية.

وفي حين رأى البعض أن هذا نتيجة طبيعية لانتهاء قانون مراقبة الميزانية، فقد كان بالتأكيد انتصارا على مراكز الأبحاث التي تمولها صناعة الأسلحة مثل مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية التي كانت تحاول إقناع المشرعين والجمهور بعمل "إصلاحات" للصندوق بدلا من ذلك.

وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون قرار إدارة بايدن بسحب القوات الأميركية من أفغانستان خطوة أولية مهمة في تقليص الحروب المكلفة التي لا نهاية لها في هذه الدولة.

وتشير التقديرات إلى أن الولايات المتحدة ستكون قد أنفقت ما يزيد عن 2.5 تريليون دولار على الحرب في أفغانستان وحدها بما في ذلك ما يقرب من 12.5 مليار دولار سنويا على مدار الأربعين عاما القادمة على رعاية قدامى المحاربين، وهو الصراع الذي قتل فيه أكثر من ربع مليون شخص، كما تظهر تقديرات مشروع تكاليف الحرب التابع لجامعة براون.

بناء الترسانة العسكرية

إذا كان هناك من يرغب في قياس تأثير البنتاغون، فلا بد من ملاحظة أنه حتى برامج الأسلحة الأكثر كارثية تحصل بانتظام على تصريح ومن غير المرجح أن ينهي عهد بايدن هذا الواقع.

وفي الوقت الحالي، تتم مراجعة عدد من برامج البنتاغون، وأشهرها مقاتلة جوينت سترايك فايتر أف – 35 التي تصنعها شركة لوكهيد مارتن. أثبتت تكلفة إنشاء وصيانة تلك الطائرة وحدها أنها ستكون أغلى برنامج أسلحة في التاريخ حيث من المتوقع إنفاق 1.7 تريليون دولار عليها. وحتى مسؤولي الوزارة وأعضاء الكونغرس أعلنوا ترددهم بشأن تكاليف المقاتلة باهظة الثمن وعدم موثوقية كفاءتها.

وفي كثير من الأحيان، كانت هناك مخاوف من أن المقاتلات ليست في حالة جيدة بما يكفي للطيران، مما يثير مخاوف جدية حول ما إذا كان عدد كاف من هذه المقاتلات سيكون متاحا للقتال في المستقبل. يقول رئيس أركان القوات الجوية الآن إن هذه المقاتلات باهظة الثمن، ولذا ينبغي استخدامها باعتدال في المستقبل.

وعلى أقل تقدير، لا ينبغي شراء المزيد من مقاتلات إف – 35 حتى يتم الانتهاء من اختبارها بنجاح. ولكن وفي 2017، عندما دفعت التأخيرات والتكاليف الباهظة وزارة الدفاع إلى النظر في تقليل حجم البرنامج حيث كان قائد مشاة البحرية آنذاك، الجنرال جو دانفورد، يدفع بشدة لتفعيله.

مستقبل البنتاغون

سيتشكل مستقبل البنتاغون من خلال الأفراد المختارين لقيادته، وفي كثير من الحالات، يأتي هؤلاء الأشخاص مباشرة من صناعة الدفاع التي استفادت بشكل كبير من ميزانيتها المرتفعة.

ورغم أن بايدن أصدر أمرا تنفيذيا قويا للأخلاقيات التي من المتوقع تطبيقها على المعينين سياسيا في جميع المجالات، إلا أن إدارته لا تبدو مختلفة حتى الآن عن الإدارة السابقة عندما يتعلق الأمر بالبنتاغون، لاسيما وأن وزير دفاعه الجنرال المتقاعد لويد أوستن كان يعمل في مجلس إدارة شركة ريثيون.

كما يأتي فرانك كيندال، الذي تم ترشيحه لمنصب وزير القوات الجوية، من مجلس إدارة شركة لايدوس، وهو مقاول كبير آخر في البنتاغون، رغم أن الشركة خدمية ولا تهتم كثيرا ببناء الأسلحة.

وتقول سميثبيرغر إنه من الضروري أيضا إنهاء نشر عقود الدفاع عبر مقاطعات الكونغرس، وهي ممارسة تُعرف في واشنطن باسم "الهندسة السياسية".

وتدعي شركة لوكهيد، على سبيل المثال، أن برنامج مقاتلات أف – 35 قد خلق فرص عمل في 45 ولاية، وهذه الحقيقة هي التي تجعل البنتاغون أكبر من أن يفشل. ورغم أنه نادرا ما تتم ملاحظة ذلك، فإن الأموال المماثلة التي يتم وضعها في التمويل غير العسكري مثل البنية التحتية أو الطاقة النظيفة تثبت بشكل دائم تقريبا أنها مصدر وظائف أكبر من النسخة العسكرية من نفس الشيء.

وهنا، يظهر السؤال الذي قد يستحق النظر إليه في الأشهر الأولى لإدارة بايدن: هل هناك اتهام من الممكن توجيهه لنهج هذه الدولة في تمويل الميزانية العسكرية أكثر من الاستمرار في شراء سلاح لأن نظامنا السياسي فاسد بحيث لا يمكنه تغيير المسار؟

بغض النظر عن الحروب في الخارج فإن سياسة البنتاغون لها تأثير داخلي فمثلا، لعب البنتاغون دورا رئيسيا في عسكرة وتسليح قوات الشرطة في هذه الدولة، مما ساهم في مشاهدة حلقات التدمير في البلاد لأول مرة بعد أن استخدمت الشرطة أسلحة عسكرية ضد أولئك الذين احتجوا على قتل المراهق الأسود الأعزل مايكل براون في فيرغسون بولاية ميسوري في عام 2014.

وأثر البنتاغون سلبا على الشرطة الأميركية من خلال برنامج 1033، والذي نقل في السنوات الأخيرة كميات هائلة من المعدات العسكرية الزائدة، وأحيانا بشكل مباشر من ساحات القتال في "الحروب الأبدية"، إلى إدارات الشرطة في جميع أنحاء البلاد.

وهذه الأسلحة المنقولة إلى قوات الشرطة تشمل الدبابات والمركبات المقاومة للألغام المحمية من الكمائن والبنادق الهجومية، من بين العديد من العناصر العسكرية الأخرى.

ووجدت مجموعة "أوبن ذا بوكس"، التي تختص بشفافية الحكومة، أنه منذ عام 1993 قام البرنامج بتحويل 581 ألف قطعة من المعدات العسكرية بقيمة 1.8 مليار دولار إلى الشرطة. ومما لا يثير الدهشة، وجدت دراسة أجريت عام 2017 أن أقسام الشرطة التي تلقت مثل هذه المعدات هي التي قتلت المدنيين بشكل أكبر من المفترض أن تحميهم وتخدمهم.

ماندي سميثبيرغر

الإنفاق اللامتناهي للبنتاغون لا يجعلنا بالضرورة نشعر بالأمان

وفي بداية إدارة بايدن، بدا أنه سيتم تقليص برنامج 1033. وفي يناير الماضي، ذكرت وكالة رويترز أن الرئيس كان يستعد للتوقيع على أمر تنفيذي في ذلك الشهر بالذات، والذي من شأنه على الأقل وضع قيود كبيرة على البرنامج.

ذرائع الأمن القومي

إذا كان لدى مؤيدو الصين الذين اكتسبوا قوة كبيرة بين فريق السياسة الخارجية لبايدن أي شيء ليقولوه حول هذا الموضوع، فإن تمويل البنتاغون سيستمر. وليس من المستغرب أن تواجه إدارة بايدن ضغوطا متزايدة على قضايا مثل تزايد نفوذ الصين ومخاطر الحرب، وهي رواية تبدو وكأنها رد على الإجماع العام المتزايد على أنه لا يمكن الاستمرار في وضع احتياجات البنتاغون أولا.

وبدأت الخدمات العسكرية بالفعل في الانقلاب على بعضها البعض بينما يقاتلون من أجل حصتهم من فطيرة الميزانية المستقبلية وقلقا من أن قطار المال ربما يستعد أخيرا للخروج عن القضبان، وكان هناك قرع طبول مستمر من المبالغة حول التهديد العسكري الذي تشكله الصين.

وفي هذا السياق، فإن الوثيقة الرئيسية التي يستمر أعضاء البنتاغون في الاستشهاد بها رغم نشرها في 2018، هي تقرير صادر عن لجنة استراتيجية الدفاع الوطني، الذي أوصى بقطع برامج الاستحقاقات التي تشكل شبكة الأمان الاجتماعي لهذه الدولة لدفع 3 في المئة إلى 5 في المئة زيادة سنوية في إنفاق البنتاغون.

وكان معظم أعضاء اللجنة مستشارين في صناعة الدفاع، أو أعضاء في مجالس إدارة شركات صناعة الأسلحة العملاقة، أو أعضاء جماعات الضغط. وغني عن القول، أن لديهم مصلحة مالية في إثارة المخاوف من أن الصين سوف تتفوق على الولايات المتحدة عسكريا في المستقبل القريب.

وأصبحت المنافسة مع الصين الآن تحديا، ولكن من المهم الحفاظ على الشعور بالواقعية حول طبيعة هذا التهديد. وكما أظهر جون إيزاكس من مجلس "كاونسيل أوف ألايفابل وورلد" مؤخرا، من حيث القدرة والقوة، فإن الجيش الأميركي يسابق الصين مرات عديدة.

وكتب إيزاكس "يبدو أن الصين أصبحت رجل الاتحاد السوفيتي الجديد. لكنّ هناك اختلافا واحدا كبيرا: بينما كان الجيش السوفيتي والترسانة النووية متساوية مع الولايات المتحدة، إلا أن الصين ليست كذلك".

إستراتيجية الأمن القومي لإدارة بايدن شريان الحياة في عصر تحدي النفوذ الأميركي

واشنطن - على مدار سنوات وفي عهد إدارات أميركية متعاقبة كانت التحديات الكبرى التي تواجه الولايات المتحدة واضحة، لكن طرق التعامل مع تلك التحديات اختلفت من إدارة إلى أخرى وفقا لإستراتيجية كل منهما.

جيمس جاي كارافانو

التساهل مع بكين يضعف واشنطن ويهدد مصالحها

ويقول الباحث والمحلل الأميركي جيمس جاي كارافانو، في تقرير نشرته مجلة "ناشونال انتريست" الأميركية إن الإستراتيجية هي "شريان الحياة التوجيهي" لمواجهة التحديات الكبرى.

ومن أجل تقديم إستراتيجية تناسب تحديات العصر الحديث سيتعين على فريق الرئيس جو بايدن أن يجيب عن بعض الأسئلة، وستخبرنا إجاباته بالكثير عن مدى جاهزية هذا الفريق للتعامل مع تجارب منافسة القوى العظمى.

وأوضح كارافانو، نائب رئيس مؤسسة هريتيج والمسؤول عن أبحاث شؤون الأمن القومي والعلاقات الخارجية في المؤسسة، أن الإستراتيجية تتمثل في اتخاذ خيارات صعبة وحاسمة بشأن كيفية التعامل مع المشاكل الكبرى والمعقدة. وبالتزامن مع تغير المشاكل يجب أن تتغير الإستراتيجيات أيضا.

وفي الكثير من الأحيان يتطلب هذا الأمر القيام بشيء مختلف بشكل كبير؛ ففي بداية الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة تحتل المرتبة العشرين في قائمة القوى العسكرية. وقد تم اتخاذ قرار الاستعداد لخوض صراع عالمي والفوز من خلال إجبار جميع دول المحور على الاستسلام غير المشروط. وكان ذلك تغييرا جذريا في الإستراتيجية الأميركية.

وتولد الإستراتيجيات الحقيقية من الخيارات الصعبة. ويجب أن تحدد الغايات (أي ما الذي ستحققه الإستراتيجية)، والطرق (أي كيف يحققون أهدافهم)، والوسائل (أي ما هي الموارد التي سيتم تخصيصها للمهمة). وإذا كانت صيغ النصر مناسبة (أي من شأنها أن تحقق النتائج المرجوة، وممكنة ومقبولة) فسيكون هناك على الأقل برنامج عمل لإنجاح ذلك.

ويقول كارافانو إن إستراتيجية الأمن القومي لإدارة بايدن سوف تصاغ من خلال التحديات التي تفرضها العديد من القوى العظمى، سواء ذكرت الإدارة ذلك أم لم تذكره.

وهناك أربعة رؤساء متتالين للولايات المتحدة اعتبروا باستمرار الصين وروسيا وإيران وكوريا الشمالية على رأس المخاوف.

صحيح أنهم تعاملوا مع تلك الدول بشكل مختلف، وصحيح أن كل واحد منهم كانت لديه أيضا بنود أخرى في قائمته، إلا أن تقييماتهم تشكل أكثر التصورات اتساقا للتهديد الذي تواجهه الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة.

وهذا يعكس عقيدة قوية من الحزبين الجمهوري والديمقراطي من غير المرجح أن تتغير في أي وقت قريب. كما أن إطار القوة العظمى له مغزى أيضا. وتمثل هذه الدول مجتمعة تحديات عالمية على نطاق الامتداد العالمي للاتحاد السوفييتي.

التحديات تفرض على بايدن تغيير الإستراتيجيات

وعلاوة على ذلك فإن لكل منها، بطريقتها الخاصة، القدرة على تهديد السلام والازدهار والاستقرار في المناطق ذات الأهمية الحيوية لواشنطن.

وبحسب كارافانو ينبغي قياس إستراتيجية الرئيس بايدن بناء على مدى فاعليتها في عصر منافسة القوى العظمى. وهناك قضايا عليا سيتعين على فريق بايدن معالجتها.

ومن شأن تحديد الغايات والطرق والوسائل أن يجعل الفريق يقطع شوطا هاما نحو معرفة ما إذا كانت قد قُدمت إستراتيجية قادرة على الحفاظ على أمن الولايات المتحدة وحريتها وازدهارها.

ويرى كارافانو أنه يتعين على واشنطن أن تتحرر من الفكرة القائلة بأنه يتوجب عليها أن تتساهل في معالجة خلافاتها السياسية والعسكرية والأمنية والدبلوماسية مع الصين خوفا من الإضرار بعلاقاتها الاقتصادية. وهذا النوع من الرقابة الذاتية المتعمدة يضعف الذات، ويردع الولايات المتحدة عن حماية مصالحها الخاصة، ويعزز سياسات الصين على حساب أميركا.

إن الصين وروسيا وإيران وكوريا الشمالية لديها قناعة مشتركة؛ فلا أحد من هذه البلدان يريد خوض حرب مع الولايات المتحدة (على الرغم من أن أحدا لا يمانع إذا فعل ذلك واحد أو أكثر من البلدان الأخرى). وتلك الدول جميعها ترغب في الفوز دون قتال، وبالتالي تبحث جميعها عن أوقات وأماكن وطرق لتحدي النفوذ الأميركي وتقويضه بشكل غير مباشر.

وتتراوح الطرق غير المباشرة لاستنزاف القوة الأميركية ما بين الدعاية والحروب بالوكالة. وغالبا ما تسمى هذه العمليات "المنطقة الرمادية". وللفوز بلقب القوة العظمى سيتعين على الولايات المتحدة أن تقرر أيا من هذه العمليات مهمة حقا ومن ثم التعامل معها بطريقة تجعل الولايات المتحدة في وضع تنافسي أفضل بعد ذلك.